محضر جلسة لجنة السياحة والثقافة والخدمات
والصناعات التقليدية

❖ تاريخ الاجتماع: الجمعة 24 جانفي 2025

❖ جدول الأعمال: مواصلة النظر في مقترح قانون يتعلّق بالفنان والمهن الفنية عدد 55/2023.

❖ الحضور:

- الحاضرون: (07)
- المعتذرون: (03)
- الغائبون: (00)

❖ افتتاح الجلسة: الساعة 10 و42 دقيقة صباحا

❖ رفع الجلسة: الساعة 14 و35 دقيقة بعد الظهر

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية جلسة خصّصتها لمواصلة النظر في مقترح قانون يتعلّق بالفنان والمهن الفنية والشروع في مناقشة فصوله وذلك بحضور جهة المبادرة.

وفي مستهل الجلسة ذكّر السيد رئيس اللجنة بأهمية مقترح القانون الذي اعتبره بمثابة دستور خاص بالفنانين يضمن حقوقهم من جهة، وينظّم مهنة الفنان والمهن الفنية من جهة أخرى.

كما أكّد النواب على ضرورة التعجيل في مناقشة فصول مقترح القانون بعد أن استوفت اللجنة في الدورة الفارطة جلسات الاستماع إلى أصحاب المبادرة التشريعية وإلى كل الأطراف المتداخلة في المجال.

وأفاد رئيس اللجنة في هذا الإطار أن ممثلي الهياكل النقابية الفنية والمنظمات والجمعيات ذات العلاقة التي سبق وأن تمّ الاستماع إليها أكدت في مراسلة وردت على مجلس نواب الشعب تمسّكها بالصيغة المعروضة على اللجنة باعتبارها تحظى بتوافق واسع داخل مختلف القطاعات الفنية.

من ناحية أخرى أكّد ممثل جهة المبادرة أن هذا المقترح يعتبر أولوية وطنية وصدوره سيحدث ثورة حقيقة في المجال الفني، وأنّ المصادقة عليه تعدّ ثمرة مسار انطلق منذ عقود، وهو محل إجماع كل الأطراف الناشطة في المجال الفني، وشدّد على ضرورة المصادقة على هذا المقترح الذي سيمكّن من تنظيم المهن الفنية وحماية حقوق الفنانين بمختلف أصنافهم وضمان حرية الإبداع.

وأضاف أن الهدف الأساسي لهذا المقترح هو النهوض بالوضعية الاجتماعية للفنان ليمكّنه من وضع قانوني يحفظ كرامته وينظم المجال الفني ويضمن العناية بالأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية له، خاصّة وأنّ المجال الفني يساهم بدوره في التنمية ممّا يجعل قطاع الفنون والثقافة والتراث قطاعا استراتيجيا يمكن للدولة أن تراهن عليه في دفع الاستثمار.

وفي سياق آخر أكد النواب على ضرورة أن يتضمن مقترح القانون تعريفا مفصلا للمصطلحات، حيث تطرق بعض الأعضاء إلى غياب بعض التعريفات على غرار "المصنف الفني". وهنا أوضحت جهة المبادرة أن المصنف الفني هو "كل ما يخاطب المؤلفات الفنية عند الجمهور وكل ما يتم التعبير عنه فنياً.

ثم انتقلت اللجنة إلى مناقشة فصول مقترح القانون على النحو التالي:

عنوان مقترح القانون: تم تقديم مقترح من أحد النواب يتمثل في إضافة "والأنشطة الفنية" للعنوان ليكون على النحو التالي: "مقترح قانون يتعلّق بالفنان والمهن والأنشطة الفنية" وذلك لاحتواء مقترح القانون على تنظيم للأنشطة الفنية، في حين اعتبر بعض الأعضاء أن الصياغة التالية "مقترح قانون يتعلّق بالفنان والمهن الفنية وأنشطتها" أسلم من الناحية اللغوية.

من جهة أخرى أوضح ممثل جهة المبادرة أن الأنشطة الفنية عادة ما تكون موجهة للعموم وذلك على غرار التلاميذ بالمدارس، أو للعمال بالمؤسسات، أو لدور الثقافة مؤكداً أن الأنشطة الفنية تكون في ميادين أخرى وتتداخل في علاقات أخرى تربوية، في حين أن مقترح القانون المعروض على أنظار اللجنة موجه للمهن الفنية بالأساس. وبناء على ذلك تمسكت جهة المبادرة بعنوان المقترح كما ورد بصيغته الأصلية دون إضافة "الأنشطة الفنية".

وبعد التداول والنقاش أبقّت اللجنة على العنوان كما ورد في صيغته الأصلية.

الفصل الأول: تداول الأعضاء حول عبارة "ضبط الوضعية القانونية للفنان" الواردة بالمطّعة الأولى من الفصل وذلك بالرجوع إلى مقترحات التعديل التي تقدمت بها وزارة الشؤون الثقافية حول فصول مقترح القانون في الدورة الفارطة تمّ اقتراح اعتماد مصطلح "تنظيم" عوضاً عن مصطلح "ضبط".

واعتبر بعض النواب أن عبارة "تنظيم الوضعية القانونية" هي أدق من عبارة "ضبط الوضعية القانونية" لا سيما وأن الأمر يتعلق بتنظيم وضعية معينة. في حين اعتبر البعض الآخر أنه من الأجدي اعتماد مصطلح "ضبط" باعتباره أكثر جدوى وأدق ويتضمن معنى الإلزام.

وبعد النقاش قررت اللجنة اعتماد مصطلح "تنظيم" بأغلبية أعضائها الحاضرين مع احتفاظ عضو واحد.

وفي سياق آخر تطرق أحد الأعضاء إلى مفهوم حرية الابداع المنصوص عليها بالفصل الأول من المقترح، حيث اعتبر أنه لا بدّ من دعم الحق في الابداع مع احترام الهوية العربية الإسلامية والأخلاق الحميدة وتفادي التجاوزات في الاعمال الفنية. في حين شدّد عدد من الأعضاء على ضرورة عدم تكبيل الفنان والمحافظة على حريته مع دعم الثقافة الوطنية في تأصّلها وتنوّعها وانفتاحها وتجديدها.

وأوضح ممثّل جهة المبادرة أنه لا يجب أن تكون هناك أي تقييمات دينية للعمل الفني، كما أنه لا يمكن التنصيص على حدود للفنان في قانون ينظّم المهنة.

وأكد في ذات السياق أن هذا المقترح يحترم مع ما جاء في الدستور الذي لا يضع قيودا على الابداع. وأضاف أن الإشكال الذي تم طرحه يبقى من مهمة الهيئات الرقابية المكلفة بالرقابة على مختلف الأعمال الفنية والتي تسهر على المحافظة على الذوق العام واحترام الأخلاق الحميدة.

وفي نهاية الجلسة ارتأت اللجنة تنظيم جلسة استماع إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية حول المقترح المعروض وذلك قبل مواصلة التصويت على بقية الفصول.

مقرر اللجنة
حمادي العشاري غيلاني

رئيس اللجنة
باديس بالحاج علي